

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017 The impact of the exchange rate change on the Algerian balance of payments Standard study for the period 1990-2017

ط.د فراج الطيب¹، أ.د يوسف رشيد²

¹ مخبر دفاتر poindex، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، tayeb.farradj@univ-mosta.dz

² مخبر دفاتر poindex، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، youcefi20022002@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/04/27

تاريخ الاستلام: 2021/10/24

ملخص:

من خلال هذه الدراسة تم التعرض لموضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بصياغة نموذج قياسي لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، واعتمدت هذه الدراسة على متغير سعر الصرف في تفسير الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

و كانت النتيجة مفادها أن تأثير سعر الصرف ضعيف و سلبي على ميزان المدفوعات و هو ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية نظرا لانحصار تسعير صادرات الجزائر بالدولار (المحروقات) و عدم تأثر الواردات بسعر الصرف و ذلك لعدم مرونتها، و بالتالي لا جدوى من استخدام سعر الصرف كأداة لتعديل ميزان المدفوعات في الجزائر.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات

تصنيفات JEL: F31، F32، F10، F14

Abstract:

Through this study, the issue of the impact of the exchange rate on the Algerian balance of payments was addressed by formulating a standard model of the effect of the Algerian dinar exchange rate on the balance of payments during the period 1990-2017, which relied on the exchange rate variable to explain the total balance of payments.

The result was that the exchange rate had a weak and negative impact on the balance of payments, which was not in line with economic theory, given Algeria's limited dollar (hydrocarbon) export pricing and the fact that imports were not affected by the exchange rate because of their inflexibility, and therefore there was no point in using the exchange rate as a tool for adjusting Algeria's balance of payments.

Keywords: exchange rate, balance of payments, exports, imports

Jel Classification Codes : F31, F32, F10, F14

1. مقدمة:

إن اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول، بسبب الانفتاح الكبير فيما بين الدول أو ما يعرف بالعملة الاقتصادية التي أصبحت موضع اهتمام كل الدول، و تطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة، من بينها مشكل العلاقة بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية " باعتبار العملة هي المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري في كلا المستويين الداخلي و الخارجي"، و تعرف هذه العلاقة بسعر الصرف، لذلك هذا الأخير له تأثير على المبادلات التجارية " الميزان التجاري" و منه على ميزان المدفوعات، فنجد أن سياسة سعر الصرف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالية لحماية الاقتصاد من الصدمات الممكن التعرض لها، مثلا: كسياسة تخفيض العملة المحلية بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و هذا ما يصل بنا إلى أن العديد من الدول التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات تسعى إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذا الاختلال.

و الجزائر باعتبارها دولة نفطية شهدت أزمة كبيرة ناتجة عن تدهور أسعار النفط، فمنذ ذلك الوقت تسعى الجزائر إلى إجراء الإصلاحات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري و تحقق الاستقرار الاقتصادي، و تعتبر سياسة تخفيض العملة الوطنية من تلك الوسائل التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، و ذلك من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات.

فمشكل الاقتصاد الجزائري هو الاعتماد على صادرات النفط بشكل كبير و هي مقومة بالدولار عكس الواردات المقومة باليورو، و هذا يضعنا في مشكل حدوث تقلبات في أسعار صرف العملات سواء بالنسبة للدينار الجزائري، أو التقلبات المستمرة لسعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية اليورو، خاصة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضا كبيرا و مستمرا للدولار أمام اليورو، و ما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، و هذا ما يدفعنا إلى معرفة النتائج المترتبة عن هذه التقلبات على ميزان المدفوعات الجزائري.

1.1 إشكالية الدراسة:

و يمكن التوصل إلى التساؤل التالي: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟
و تتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟
- ما هو أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على العجز في ميزان المدفوعات؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها و عليه فإن الدراسة تفترض ما يلي:

- يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات أي وجود علاقة طردية؛
- سياسة التخفيض هي إجراء لاسترجاع القيمة الحقيقية للعملة.

3.1 الهدف من الدراسة:

إن الهدف من الدراسة يكمن في إظهار و فهم العلاقة القائمة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى معرفة الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد بصفة عامة و على ميزان المدفوعات بصفة خاصة، كما تهدف إلى التعرف على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات سعر الصرف الدولار الأمريكي.

4.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي و منهج الاقتصاد القياسي في التحليل. للإجابة على هذه التساؤلات و لإثبات صحة أو خطأ الفرضيتين ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية التالية:

- ماهية سعر الصرف؛
- ميزان المدفوعات؛
- دراسة تطبيقية حالة الجزائر 1990-2017.

2. ماهية سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة أدوار في الاقتصاد، بحيث أنه يعد الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها التحكم في توجيه سياسة التعامل مع العالم الخارجي، و ذلك في الجانب التجاري خصوصا من جهة و الجانب الاقتصادي عموما من جهة أخرى. و قد تظهر مكانته الأساسية في الاقتصاد حينما يعتمد عليه كتقنية لموازنة ميزان المدفوعات.

1.2 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (محمد، 2003، صفحة 97)، وهذا ما يعرف بالتسعير غير المباشر. و يعرف أيضا على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، أي التسعير المباشر.

و بالتالي يمكن أن نستخلص أن سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية من عملة بلد معين يجب دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، و هذا ما يبين أن سعر الصرف هو أداة للربط بين الاقتصاد المحلي و العالم الخارجي، و عليه يجب التطرق إلى أهم الوظائف التي يؤديها سعر الصرف.

2.2 وظائف سعر الصرف: و تتلخص فيما يلي (عرفان، 1999، الصفحات 149-150):

أ. وظيفة قياسية: يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، بحيث يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية، و مؤشر قياس قيم و أثمان مختلف المنتجات المتواجدة في الأسواق المحلية و الخارجية، و بالتالي يضع المنتجين أمام الصورة الحقيقية لقيمة منتجاتهم في الأسواق العالمية، و كذا قيمة المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية، و بالتالي قياس مردودية أنظمتهم في ظل البيئة الدولية.

ب. وظيفة تطويرية: قد يتم الاستفادة من سعر الصرف في تطوير هياكل إنتاجية لقطاعات محددة، و ربما للقاعدة الإنتاجية للبلد بالكامل، و ذلك باستخدام سعر الصرف لتشجيع الصادرات و الضغط على الواردات، و بالتالي يدفع بالمؤسسات المحلية إلى النمو و التقدم و زيادة مستوى التنافسية، و منه الوصول إلى مستوى معين من التطور و النمو، و قد يكون في صالح قطاعات على قطاعات أخرى في نفس البلد، لأن المنتج الذي يعتمد على مواد أولية أجنبية يستفيد من سعر الصرف حينما ترتفع قيمة العملة، و على عكسه المنتج الذي يعتمد على مدخلات محلية يستفيد حينما تنخفض قيمة العملة.

ج. وظيفة توزيعية: من خلال سعر الصرف يتم تثمين كل المنتجات في مختلف الأماكن في العالم و يتم تسويق منتجات من مكان إلى آخر، و بالتالي وفقا لسعر الصرف يتم إعادة توزيع و إحقاق مستحقات ذويها كل حسب مساهمته و بذله، فسعر الصرف يقوم بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات

الوطنية بين أقطار العالم، بحيث يتم توزيع الثروات وفق المخططات المسبقة لعمليات التبادل الدولية المراعية للمصالح المتبادلة و المتناثرة في دول العالم المختلفة.

3.2 أنواع سعر الصرف:

أ. **سعر الصرف الإسمي:** يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، و يدل سعر الصرف الإسمي على سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما تدهورا أو تحسنا، و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي و سعر صرف موازي و السعر المعمول به في الأسواق الموازية (عبد المجيد، 2003، صفحة 103).

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** إن الشخص أو الشركة التي ترغب في شراء عملة أخرى تركز على ما يمكنها أن تشتريه بها، و هنا نصل إلى ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي، فهو يبين لنا كيف نستطيع أن نقيم قيمة سلعة في بلد معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في بلد ثاني، و بمعنى آخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من أجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، و بالتالي فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. و المعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي:

$$Er=ep/p^*$$

Er : سعر الصرف الحقيقي.

e : سعر الصرف الإسمي.

P : سعر السلعة بالعملة المحلية.

P* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية.

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأصل، و القوة الشرائية في البلد الأجنبي.

ج. **سعر الصرف الفعلي:** يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى (حميدات، 1996، صفحة 76). و يعرف أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم و الإعانات المالية.

4.2 سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف بأنه الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي.

كما أنه يعتبر السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها و هو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف.

و نميز هنا نوعين لسوق الصرف و هما (جميل، 2004، صفحة 183):

أ. **الأسواق الفورية (العاجلة)**: تتم المعاملات في هذه الأسواق على أساس سعر الصرف الحالي، وتستلزم استلام و دفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزامهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة و المدينة، و سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه الصفقات يعرف بالسعر الفوري. و يتميز سوق الصرف الفوري بتغير في تدفقات رؤوس الأموال بطريقة مستمرة خلال اليوم بسبب التقاء أوامر طلب و عرض العملات في السوق.

ب. **الأسواق الآجلة**: و هي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة، و يقصد بالمعاملات الآجلة بأنها الإتفاق الحالي على بيع و شراء كمية محدودة من العملة الأجنبية و التسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد سعر التبادل و تاريخ التسليم و قيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، و يتضمن السوق عادة مجموعة من المهل المعيارية (30 يوم، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم أو سنة)، و تسمح العمليات الآجلة بتجنب الأخطار عن تقلبات سعر الصرف.

5.2 العوامل المؤثرة على سعر الصرف: و تنفرع إلى (صالح و عبد الرزاق، 2018، صفحة 165):

أ. العوامل الفنية:

- ظروف السوق و المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات و الحالة الإقتصادية والإشاعات و التقارير و التصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف؛
- خبرة المتعاملين و أوضاعهم و القدرة التفاوضية لهم و الأساليب المستخدمة من قبلهم؛
- الكميات المتعامل بها و درجة السيولة المطلوبة؛
- التغيرات في الأسواق المالية و الأسواق الأخرى غير سوق العملات فارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم و بالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم و يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

ب. العوامل الأساسية:

و تشمل العوامل التي تؤثر على العرض و الطلب على العملات الأجنبية:

- الإستيراد و التصدير فاستيراد السلع و الخدمات هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية و عرض للعملة المحلية و بالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل اخرى ثابتة؛
- أرباح الاستثمارات و التحويلات الرأسمالية و الاستثمارات الأجنبية و قد يكون الاستثمار مباشرة كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم و السندات؛
- الحوالات دون مقابل و ذلك بتحويل المواطنين المحليين غير المقيمين الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية و بالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- المساعدات الخارجية فكثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية لكن غالبا ما تمتح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة، و في هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها و بالتالي على عملتها، و إذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل، فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية و تنخفض قيمتها و في المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس و تنخفض قيمة العملة المحلية؛
- القروض الدولية المقدمة من دولة إلى أخرى، و القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و غيرها، فعند حصول دولة ما على قرض من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد، و بالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية؛
- تحويل الأموال بقصد المضاربة و هي انتقال الأموال من بلد إلى آخر و ذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين و تحقيق أرباح رأسمالية.

6.2 النظريات المفسرة لسعر الصرف:

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات: (عبد المجيد، 2003، الصفحات 119-124)

أ. نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى **غوستاف كاسل** في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E ، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتمين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية. إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... إلخ.
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

و يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

* سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

* سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

ب. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_d)$ (حيث i_d معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، وتسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

ج. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم..... إلخ. في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبية في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

د. نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على إعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

3. ميزان المدفوعات

يلعب ميزان المدفوعات دورا هاما من خلال تبيان له للوضع الاقتصادية للبلد مقارنة مع العالم الخارجي، باعتباره الصورة التي تساعد على قراءة درجة انفتاح البلد على العالم الخارجي كالتجارة الخارجية و المعاملات الرأسمالية.

1.3 مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، و الديون الدولية التي عليها خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة (عادل و مجدي، 2003، صفحة 159).
و يعرف كذلك على أنه بيان إحصائي يسجل طبقا لمنهجية محددة كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة زمنية معينة (سنة واحدة) بين المقيمين و غير المقيمين في الدولة.

2.3 أقسام ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و حساب السهو و الخطأ (محمد و نجار، 2009، الصفحات 206-207):
أ. ميزان العمليات الجارية: يشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، و لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، و يقسم

هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري و حساب التحويلات، و ينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة و هو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بمحدود الدولة الجمركية، أما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج. أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل، أي عمليات غير تبادلية، من جانب واحد فقط، و لا يترتب عليها دين أو حق معين. و يشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات و التعويضات، فالهبات و المساعدات التي يقدمها الأفراد و الحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات و المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.

ب. ميزان العمليات الرأسمالية: تسجل في هذا الحساب حركة رؤوس الأموال بين البلد و بقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، و كذلك التغيرات في الأصول الإحتياطية الرسمية للبلد. و البنود التي نجدتها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل و رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل تشمل رؤوس الأموال المحولة من و إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل (أكثر من سنة)، أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل.

ج. حساب عمليات التسويات الرسمية: يسجل حركات التدفق الداخلي و التدفق الخارجي و ذلك لحساب التغير في الإلتزامات السائلة و غير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، و التغير في الأصول الإحتياطية للدولة خلال سنة، و تشير الأصول الإحتياطية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل و حقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي. و تسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب، و النقص في الأصول الإحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب و الزيادة في أصوله الإحتياطية الرسمية في الجانب المدين. و الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تحركات الإحتياطية الدولية، و التسوية تكون لصافي العجز أو الفائض.

د. حساب السهو و الخطأ: تبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين و أخرى في الجانب الدائن أو العكس. بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا

التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي و هنا يتم اللجوء إلى حساب السهو و الخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين، و يظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل و عدم التوازن بين القيدين و هذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع و الخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة عنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، و عليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيرادا غير مسجل لرأس المال.

3.3 طبيعة رصيد ميزان المدفوعات:

- أ. **حالة التوازن:** و هي أفضل حالات ميزان المدفوعات، و يكون الأداء الإقتصادي يتسم بالكفاءة و هي حالة التوازن الخارجي للدولة و يكون الرصيد بين التزامات الدولة و حقوقها مساويا للصفر.
- ب. **حالة الفائض:** و يكون الرصيد بين التزامات الدولة و حقوقها موجبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، و الفائض يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي يؤدي إلى التضخم.
- ج. **حالة العجز:** في هذه الحالة يكون التدفق النقدي إلى الخارج أكبر منه إلى الداخل، و يكون الرصيد سالباً أي المدفوعات للخارج أكبر من المحصلات، و هذا يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تنتج، مما يزيد مديونتها تجاه الخارج، يؤدي هذا العجز إلى انخفاض الإنتاج الوطني و تدهور قيمة العملة الوطنية.

4.3 العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها (بسام، 2003، صفحة 64):

- أ. **التضخم:** إن التضخم يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفص الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- ب. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، و يحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

ج. **الإختلاف في أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، و على العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، و ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

د. **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و من جهة أخرى يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

5.3 إختلال ميزان المدفوعات:

قد يمس ميزان المدفوعات خلل ظرفي لا يستدعي القلق و لا يؤثر بالسوء عن وتيرة الأداء الاقتصادي، كما قد يكون هناك خلل مستديم يعرقل مسارات التنمية، و تتراوح طبيعة الإختلال الذي قد يمس ميزان المدفوعات بين العرضي و الموسمي و الهيكلي و الدوري و لكل منهم أسبابه.

أ. **الإختلال الدوري:** يقصد به تناوب فترات الرخاء و الكساد التي تميز الإقتصادات الصناعية و تؤثر على مستوى الدخل و العمالة و تؤثر بالتالي على التجارة الخارجية (طارق، 2010، صفحة 58)، و عادة ما يمس الدول المتقدمة التي لها الدورات الاقتصادية و التي تكون في مرحلة الدورة الاقتصادية، و هو ليس بالخلل الذي يخلق مشاكل للاقتصاد و وتيرة التنمية.

ب. **الاختلال الهيكلي:** اختلال يلازم ميزان المدفوعات لفترة طويلة و ارتباطه يكون بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، و هذا الاختلال يستدعي التدخل لأجل العلاج من طرف السلطات، و كثيرا يستدعي التدخل الخارجي، و ذلك من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي لتقديم القروض و الخطط للخروج منه، و يعد الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة التبعية الاقتصادية من طرف الدول النامية للدول المتقدمة.

ج. **الاختلال الموسمي:** يقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية، مما يترتب عليه زيادة الصادرات في الفترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية، و تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام. و هذا الاختلال قد يستدعي التدخل لعلاج الخلل، لكنه لا يدوم طويلا و لا يكلف كثيرا.

د. الاختلال العرضي: و هو اختلال يكون مؤقت و شدته ليست كبيرة في غالب الأحيان و لا يستدعي التصحيح و إنما يزول بزوال ذلك الظرف المسبب له، بمعنى أنه نتيجة لعوامل عرضية، لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجيء لمحصول تصديري، و الناتج عن كوارث طبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا و خارجيا، و الاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول مثل اكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج، تغني كليا أو جزئيا عن طلب تلك المواد الأولية في الأسواق الدولية.

6.3 أسباب الخلل في ميزان المدفوعات:

إن الخلل يكون في أقسام معينة من ميزان المدفوعات و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و هذا العجز يؤثر سلبا على قيمة العملة في السوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، و يحدث الخلل نتيجة لعدة أسباب أهمها (صالح و عبد الرزاق، 2018، صفحة 170):

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: فارتفاع قيمة عملة دولة ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة سلعها و بالتالي نقص الطلب عليها و نقص صادراتها؛

التضخم المحلي: إرتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية " الواردات "؛

تدهور الميزة النسبية للصادرات: و هذا في المدى الطويل نسبيا مما يقلل من الصادرات؛

أسباب هيكلية: ينطبق على الدول النامية غالبا حيث يتسم هيكلها للصادرات بتركزه على سلعة أو سلعتين " زراعية أو معدنية أو إستخراجية " مما يعرضها لتقلبات الأسعار الدولية؛

أسباب دورية: مثل الأزمات الاقتصادية العالمية من تضخم و كساد؛

الظروف الطارئة: كالكوارث الطبيعية أو الإضطرابات السياسية.

4. الدراسة التطبيقية حالة الجزائر 1990-2017

سعت الجزائر إلى تحقيق توازن خارجي و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار و تحسين الكفاءات واستخدام الموارد و الطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو و الوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للإستمرار مع إستعادة الجدارة الإئتمانية للجزائر فقامت بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي، لكن الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات مثل نصح تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح و ذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير و بدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج

الأجنبي إلى الإنتاج المحلي، و قد شكل الإنزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار و تدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري و الانفتاح على الخارج.

1.4 تطور نظام صرف الدينار الجزائري: عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، و عرفت الجزائر عدة تطورات و مراحل مر بها سعر الصرف .

أ. مرحلة الربط بالفرنك الفرنسي 1964-1973: (حميدات، 1996، صفحة 155)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي، و حددت سعر الصرف الدينار الجزائري على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي والذي يساوي 180 ملغ من الذهب، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي، هذا الأخير كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي. و أصبح 01 دينار جزائري = 1.25 فرنك فرنسي أو 01 فرنك فرنسي = 0.888 دينار جزائري بين سنة 1969 و سنة 1973.

ب. مرحلة الربط بسلة من العملات 1974 - 1986:

أدى إعلان نيكسون سنة 1971 عن نهاية نظام بروتون وودز إلى إنتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، نتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، و تتكون هذه السلة من " الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي". يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، و تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة و تحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، و استعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار و باقي عملات السلة.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة (حميدات، 1996، صفحة 156).

ج. مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف 1987 – 1994:

نتج عن تدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني في أزمة إقتصادية حادة، مما استدعى إجراء إصلاحات نقدية و مالية جذرية تهدف إلى إعادة الإعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة إستهدفت تحقيق الإستقرار النقدي في الداخل. و تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم إنزلاق تدريجي و مراقب، و طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، إمتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج = 01 دولار في نهاية 1987 إلى 17.7 دج = 01 دولار في نهاية مارس 1991.

التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، و هذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، و لكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد و القرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40.17% و على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج = 01 دولار.

د. مرحلة التعويم المدار 1994 – إلى يومنا هذا: بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 و بالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك " في جانفي 1996 " عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 1995/12/23، إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.

و هكذا سمحت لنا هذه المراحل بمعرفة نظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال، بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الإستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، و يعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي و تبني نظام صرف ما

بين البنوك و هذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار و منه يتحدد سعر الصرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة " سعر الصرف " لتركه عند مستوى مقبول.

2.4 أداء ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1990 – 2017:

الجدول رقم 01: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار و ميزان المدفوعات الجزائري للفترة "1990-2017"

السنة	سعر الصرف دج/دولار	نسبة تغير سعر الصرف %	ميزان المدفوعات مليار دولار أمريكي
1990	12.1	-	-0.09
1991	17.7	46.28	0.53
1992	21.8	23.16	0.23
1993	22.5	3.21	-0.01
1994	36.0	60	-4.38
1995	52.17	44.91	-6.32
1996	56.18	7.68	-2.09
1997	58.41	3.96	1.16
1998	60.34	3.30	-1.74
1999	69.31	14.86	-2.38
2000	75.34	8.70	7.57
2001	77.81	3.19	6.19
2002	79.72	2.45	3.66
2003	72.61	-8.91	7.47
2004	72.61	0.00	9.25
2005	73.38	1.06	16.94
2006	71.15	-3.03	17.73
2007	66.83	-6.07	29.55
2008	71.18	6.50	36.99
2009	72.73	2.17	3.86
2010	73.94	1.66	15.58
2011	76.05	2.85	20.14
2012	78.10	2.69	12.06
2013	78.15	0.06	0.13
2014	87.90	12.47	-5.88
2015	107.13	21.87	-27.54
2016	110.52	3.16	-26.03
2017	114.93	3.99	-21.76

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشريات الإحصائية الدورية

من خلال الإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات نجد رصيده خلال فترات سالب و بعد فترات موجب، فخلال الفترة 1990-1999 كان رصيد ميزان المدفوعات سالب باستثناء سنتي 1991 و1992 حيث سجل رصيد إيجابي يقدر ب : 530 مليون دولار و 230 مليون دولار على التوالي وكذلك سنة 1997 حيث سجل فائضا قدر ب : 1.16 مليار دولار، أما الفترة ما بين سنة 2000 و2013 فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا ثم ليعود إلى حالة العجز في الفترة 2014 إلى 2017 و ذلك بالنظر إلى معدلات التغيير في بنود ميزان المدفوعات و فائض الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات، أي الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات. ففي السنوات التي إرتفع فيها سعر النفط أدى إلى إرتفاع قيمة الصادرات عن الواردات و هذا ما يفسر أو يشرح أن التغيير في سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات و هذا بسبب أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية، و نرى سنة 2009 سجل ميزان المدفوعات إنخفاض في الرصيد الإيجابي ب 3.86 مليار دولار و هذا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات و إنهيار أسعارها ما بين سنة 2014 إلى سنة 2017 و الذي أثر على رصيد الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات بتسجيل عجز قدره 21.76 مليار دولار سنة 2017.

3.4 تقدير و تحليل العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات الجزائري:

إن الميزان التجاري أغلبية موارده من النفط حيث بلغت مساهمة صادرات النفط 97%، عند إنخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من عام 2008 من حوالي 147 دولار للبرميل إلى 40 دولار للبرميل مما أثر بشكل مباشر على موقف الحساب الجاري الخارجي و ميزان المدفوعات.

و الجزائر مما أثر عليها هو تعاملها بعملتين مختلفتين، من جهة إنخفاض سعر النفط و من جهة ثانية إنخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو في فترة أزمة 2008 و الذي يعتبر عملة تسوية أو دفع لأغلب واردات الجزائر، إضافة إلى إستثمار الجزائر لجزء من إحتياجات الصرف في شكل أذونات خزانة الأمريكية مما يعرض قيمتها للتدهور مع تراجع و إنخفاض قيمة الدولار، و كذلك إستمرار الاقتصاد العالمي في الركود من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض مما يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر.

و لكبح زيادة الطلب على الواردات من المواد الأولية و الغذائية بسبب إنخفاض أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية 2008، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 20% للحفاظ على إحتياجات الصرف.

4.4 سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

مرت الجزائر في فترة التسعينات بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار، حيث تعرضت لضغوط كبيرة وهي عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية و الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي. و في سنة 1991 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج سنة 1991 مقابل الدولار الواحد، و الهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، و تحقيق تقارب بين السوق الرسمي و الموازي، و الهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف، لتمون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

و أعادت الجزائر التخفيض سنة 1994 كون التخفيض الأول لم يحقق النتائج المرجوة " تسوية ميزان المدفوعات " لأن السياسة الاقتصادية و المالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، كان هذا التخفيض أكثر أهمية جاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين: الأولى: في مارس و أبريل انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج للدولار الواحد الثانية: في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دينار جزائري. و إستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 41 دج للدولار في نهاية ديسمبر 1994 إلى 60.7 دج للدولار نهاية 1998، و لم يتوقف التخفيض عند هذا الحد، حيث استمر خلال السنوات التالية بالرغم من الإرتفاع الطفيف لأسعار النفط.

كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في جانفي 2003 حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، أي أنه بلغ 79.72 دج للدولار الواحد و هذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما الفارق بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة في السوق السوداء.

5.4 بناء نموذج رياضي لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري 1990 - 2017:

في هذا الجزء سوف نحاول بناء نموذج يتمشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك بالتعريف بتغيرات النموذج بوضع بعض النماذج التي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، و معرفة أحسن النماذج.

أ. التعريف بمتغيرات النموذج:

أي نموذج رياضي إقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات و هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية " تابعة " و أخرى خارجية " مستقلة "، فالأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج و هي تتأثر سلبا أو إيجابا بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج و هي لا تتأثر بمكونات النموذج و هي تؤثر على المتغيرة الداخلية و لا تتأثر بها. كما يوجد في النموذج الإقتصادي الرياضي متغيرة و هي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية و الخارجية و قد تأخذ الإشارة الموجبة أو السالبة، و يوجد الخطأ العشوائي في النموذج. في هذه الدراسة سوف يكون:

المتغير المستقل: و هو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع و لا يتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة والمتمثل في سعر الصرف و يرمز له بـ tc .

أما المتغيرات التابعة: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها تبعا للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة وهي:

BP: رصيد ميزان المدفوعات

ب. تقدير النموذج:

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، و التي من المفترض أنها تتأثر بسعر الصرف في الجزائر، سوف نقوم بتقدير بعض النماذج المقترحة و التي وجدت من خلال الإستعانة ببرنامج Eviews.

يمكن تمثيل دالة ميزان المدفوعات بالعلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف، و يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية بالدالة التالية:

$$BP = B_0 + B_1tc + U_i \quad BP=f(tc)$$

معادلة النموذج

$$BP^{\wedge} = B_0^{\wedge} + B_1^{\wedge}tc$$

معادلة النموذج المقدر

حيث **BP** تمثل ميزان المدفوعات و هو المتغير التابع؛

f : الدالة الرياضية؛

B₀ : الثابت و هو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر و من المتوقع أن تكون إشارته موجبة؛

tc : سعر الصرف و هو متغير مستقل؛

B₁ : قيمة سعر الصرف، إشارة المعامل **B₁** من المتوقع أن تكون موجبة " علاقة طردية بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات "؛

U_i : المتغير العشوائي، وهو كما المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع و لم يتم تضمينها في النموذج.

باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10 تم الوصول إلى النتائج التالية:

Dependent Variable: BP					
Method: Least Squares					
Date: 05/29/21 Time: 01:23					
Sample: 1990 2017					
Included observations: 28					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	C	11.03694	7.642403	1.444171	0.1606
	TC	-0.116905	0.107144	-1.091101	0.2852
	R-squared	0.043784	Mean dependent var		3.243571
	Adjusted R-squared	0.007006	S.D. dependent var		14.43408
	S.E. of regression	14.38343	Akaike info criterion		8.238780
	Sum squared resid	5378.959	Schwarz criterion		8.333937
	Log likelihood	-113.3429	Hannan-Quinn criter.		8.267870
	F-statistic	1.190500	Durbin-Watson stat		0.430464
	Prob(F-statistic)	0.285237			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

حيث أن:

B Coefficient : يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج " توضح إذا كانت إشارتها مطابقة للنظرية الاقتصادية أم لا "؛

Std Error : يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات؛

T-statistic : يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة؛

R : معامل الارتباط و هو يعبر عن مدى الارتباط و قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع؛

R² : معامل التحديد و يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

F : إختبار تحليل التباين؛

النموذج المقدر: **BP = 11.03 - 0.116 tc**

ج. تقييم النتائج:

تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة يتبين ما يلي

إشارة الثابت "**B₀**": إشارة موجبة و هي تمثل قيمة المتغير التابع "**BP**" عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر، أي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات و التي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة " سعر الصرف " و هذا يتوافق مع فروض النظرية الإقتصادية.

إشارة معامل سعر الصرف "**B₁**": إشارة سالبة و هي تختلف مع فروض النظرية الإقتصادية التي تنص على " كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها" و هذا بسبب نقص الصادرات الجزائية، و بالتالي لا يؤثر سعر الصرف في زيادتها بارتفاعه، كذلك عدم مرونة الطلب على الواردات لكونها أساسية و لا تنخفض بارتفاع سعر الصرف الأمر الذي جعل تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ضعيفا.

تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي:

بإجراء الفحص الإحصائي يتضح لنا مايلي:

عدم ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الإحتمالية لجميع المعالم النموذج أكبر من 5%؛

عدم ثبوت معنوية الدالة من خلال قيمة **F** حيث نجد أن القيمة الإحتمالية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.285237$ أكبر من 5%؛

يوضح معامل الارتباط **R** أن حوالي 4% من المتغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة موضع الدراسة، أي علاقة ضعيفة جدا بين المتغير المستقل و هو سعر الصرف و المتغير التابع و هو ميزان المدفوعات .

يوضح قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.7% أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع علاقة ضعيفة جدا و هذا ناتج من أن أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات يكون بصورة ضئيلة، و ذلك لقلة صادرات الجزائر خارج المحروقات و لكون هذه الأخيرة تسعر بالدولار و ليس الدينار لعدم مرونة الطلب على الواردات.

5. خاتمة:

كان هدف الدراسة هو محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتمثل في كيف يمكن لسعر الصرف التأثير في ميزان المدفوعات، فقد لاحظنا أن اللجوء إلى إحداث تغيرات في سعر الصرف العملة بهدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، فتخفيض العملة المحلية باعتبار أن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية و التقليل من الواردات، إلا أن إتباع هذه السياسة يتطلب توفر مجموعة من الشروط تساعدها على ذلك خاصة بالنسبة للدول النامية، ففي الجزائر أظهرت من خلال الدراسة أن تخفيض في العملة غير مجدية في بيئتها الاقتصادية لأنها تعتمد في صادراتها على المحروقات بشكل كبير، بالإضافة إلى إرتفاع الواردات.

1.5 نتائج إختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:
الفرضية الأولى و التي مفادها أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات وكانت النتيجة عكس ذلك، و هي ارتفاع عجز ميزان المدفوعات بسبب عجز ميزان التجاري باعتماده على المحروقات؛

الفرضية الثانية و التي تقول سياسة التخفيض هي إجراء لاسترجاع القيمة الحقيقية للعملة، و هي كذلك بسبب تأثير سعر الصرف بعوامل أخرى كارتفاع الأسعار و التضخم ...

2.5 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل للدراسة هذه توصلنا إلى أنه:

- إنخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر، و هذا يتنافى مع الفرضية؛
- حالات العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى العجز في ميزان التجاري، و هذا بدوره مرتبط بالأسعار المحروقات؛

- أظهرت الدراسة أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، و العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى إرتفاع التجهيزات و المواد الأولية و بالتالي تؤثر على الصادرات مما يقلل من الطلب عليها محليا و دوليا و التوجه إلى الإستيراد من جديد رغم إرتفاع سعر الصرف فيزداد العجز في الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات.

3.5 الاقتراحات:

- إن ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بقطاع المحروقات، لذلك يجب تنويع الإنتاج في الإقتصاد الجزائري لاستقرار و توازن ميزان المدفوعات؛
- يجب تبني نظام سعر الصرف الثابت، و ذلك لأجل توفير مناخ جاذب للإستثمار الأجنبي و خروج من الإعتماد على الربيع النفطي الذي يهدد في كل أزمة إستقرار الأوضاع الإقتصادية في البلد، و تطبيق سياسة صرف فعالة؛
- تنويع القاعدة الإنتاجية للبلد بين القطاعات الأخرى من قطاع الصناعة و الفلاحة و الخدمات، و الحد من تآكل احتياطات العملة الصعبة؛
- البحث عن أفضل المقاربات لتسعير سعر صرف الدينار الجزائري بما يتلاءم مع وضعية ميزان المدفوعات؛
- عرض البدائل الممكنة لإدارة كفاءة و فعالة لمحفظة الصرف الأجنبي في ظل الفرص و القيود الاقتصادية الراهنة؛
- نمذجة سعر صرف الدينار الجزائري بدراسة العوامل الكلية المحلية و الدولية المؤثرة فيه؛
- خلق صادرات تسعر بالدينار الجزائري للاستفادة من سياسة سعر الصرف؛
- تكوين مؤشرات للإنذار المبكر بوضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد حشيش عادل و محمود شهاب مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003؛

2. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003؛
 3. العربي ساكر محمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛
 4. تقي الحسيني عرفان، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999؛
 5. فاروق الحصري طارق، الاقتصاد الدولي، الملكية العصرية النشر و التوزيع، المنصورة، 2010؛
 6. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛
 7. محمد خالد جميل، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2004؛
 8. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996؛
 9. محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجار، إقتصاديات دولية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009؛
 10. أوياية صالح و خليل عبد الرزاق، أثر التغيرات في سعر الصرف و التضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1990-2016، دراسات العدد الإقتصادي، 2018؛
 11. النشريات الإحصائية الدورية لبنك الجزائر.
- soualem, salah eddine (2021). تداعيات انهيار أسعار النفط على كفاية احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية- حالة الجزائر. *Revue Les Cahiers Du POIDEX*, 10(1), 442-465. استرجع في من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157110>
- Ayad, H (2021). دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019. *Revue Les Cahiers Du POIDEX*, 10(1), 90-111. استرجع في من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157094>